مدخل

الإعراب بين المعنى والمبنى

** الإعراب لغة واصطلاحاً :

الإعراب لغة هو : الإبانة عَمَّا فِي النفسِ ، تقول : أعربْتُ عن حاجتى ، أى أَبَنْتُ عنها ، ومنه الحديث : «البِكْر تستأمر وإذنها صِماتها ، والأيِّم تعرب عن نفسها» ، أى تبين وتوضح بصريح النطق ، وهذا المعنى اللغوى هو الأصل لمعنى الإعراب .

اصطلاحاً وهو : الإبانة عن المعانى بالألفاظ . وقيل : هو تغيُّر يلحق أواخر الكلم من قولهم : «عربت معدة الفصيل» [1] إذا تغيرت .

* **الغرض من الإعراب** : والغرض منه ما يلى :

١ـ الإبانة عن المعانى ـ كما قلنا ـ لأنه يعين معنى الجملة بالنفى أو بالاستفهام أو بالتعجب أو غير ذلك .

٢ـ الدقة فى التعبير عن المعانى بالتخصيص أو بالتوكيد أو بالتقديم ؛ لإزالة الوَهْم من ذهن السامع ، ولإعطاء المتكلم سعة فى التعبير عن المعنى الواحد بعدة صور .

* **معانى الإعراب** : ذهب كثير من النحاة إلى أن الرفع علم الفاعلية ، وبقية المرفوعات مشبهة به ، والنصب علم المفعولية ، وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل ، والجر علم الإضافة . وقيل : بل المبتدأ والخبر هما الأصل فى استحقاق الرفع والباقى من المرفوعات محمول عليهما . وقيل : المرفوعات كلها أصول ، والرفع عمدة فهو أقوى الحركات ، والنصب علم الفضْلة ، والجر علم الإضافة .

***كيف تعرب ؟**

١ـ قالوا : الإعراب فرع المعنى . فعليك بنظرة **تفصيلية** تستطيع بها أن تُلِمَّ

(١) الفصيل : ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه .

بالمعنى المراد الذى يوصلك إلى الإعراب ، وما لم يفهم معناه يمكن استنباط الإعراب من فحوى الكلام وما يناسب المقام .

٢ـ أن تكثر من قراءة القرآن الكريم لتمثل النحو (معناه ومبناه) من الناحية الذهنية دون إدراك للقواعد الإعرابية ، وكذا قراءة الشعر العربى ، والنصوص النثرية.

٣ـ أن تعبر عن الحرف الواحد باسمه الخاص به أو المشترك ، مثل «ذاكرتُ» فيقال : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال «ت» فاعل ، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا .

٤ـ أن تتبع الأخبار للمبتدأ أو النواسخ ، والأجوبة للشرط والاستفهام والقسم ، والفاعل للفعل، وهكذا حتى يتم المعنى بمعرفة ما تحتاج إليه الكلمات من بعضها .

٥ـ أن تعين نوع الفعل من ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، كما يعين نوع المفعول .

٦ـ قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شيء آخر تغير الإعراب ، فينبغى التحرز فى ذلك مثل: ما أنت؟ وما شأنك؟ فإنها مبتدأ وخبر ، فلو قلت : ما أنت وزيدا؟ «فأنت» مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع وزيدا؟ أو ما تكون وزيدا؟ ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وأصبح فى محل رفع فاعلا ، أو اسما لكان حسب التقدير .

٧ـ أن تحترز من التباس الأصلى بالزائد ، لأن الأصلى لا يمكن الاستغناء عنه، ويؤثر فى اللفظ وفى المحل ، أما الزائد فيفيد التوكيد ، ويؤثر فى اللفظ فيما بعده دون المحل .

٨ـ أن تذكر متعلق الظرف والجار والمجرور ، وهل هو فعل أو شبهه ، كما أن المجرور بحرف جر زائد لا يتعلق بشيء فلا متعلق له .

٩ـ أن تذكر محل الجملة ، إن كان لها محل ، وهل هو الرفع ، أو النصب أو الجر أو الجزم ، فإن لم يكن لها محل ذكر ذلك أيضاً .

١٠ـ أن تبين صلة الموصول الاسمى والعائد المذكور ، فإن كان محذوفاً قدّره .

١١ـ أن تبين إعراب اسم الإشارة أو الموصول ، إنْ وقع فاعلاً فمحلُّه الرفع ، أو مفعولا فمحله النصب ، ولا تقتصر على قولك : اسم إشارة أو اسم موصول.

١٢ـ ألا يجرى لسانك على عبارة اعتدتها فتستعملها فى غير محلها ، كأن تقول فى «كنت ، وكانوا» فى الناقصة : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك فى نحو «ذاكرت وفهموا» .

ومع تلك التوجيهات فإن فى تلك الصفحات ما يعينك على الوصول إلى الصواب فى فن الإعراب ، بعون من الواحد الوهاب .

**** المعرب والمبنى :***

* **الإعراب بالحركات والحروف** : يعرب الاسم المفرد بالحركات رفعاً ونصباً وجراً ، إلا الممنوع من الصرف فإنه يجر بالفتحة مثل : «كتاب عائشةَ نظيف» فعائشة : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، وكذلك جمع التكسير يعرب بالحركات مثل : «فى المعهد رجالُ أكفاءٍ» فرجالُ : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وكذلك أكفاءٍ : نعت مرفوع بالضمة أيضاً . أما المثنى فيعرب بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرًّا ، مثل «هذان الطالبان فاهمان ، وقابلت الطالبيْن ، وسلمت على الطالبيْن» كما يعرب الملحق بالمثنى كذلك ، وهو «كلا وكلتا» عند إضافتهما إلى ضمير «الطالبان كلاهما فاهم ، والطالبتان كلتاهما فاهمةٌ» ، و«اثنان واثنتان» تلحقان بالمثنى أيضاً فتعربان إعرابه ، ويعرب جمع المذكر السالم بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرا مثل : «المحمدون فاهمون ، وإن المسلمين صابرون» فالمحمدون : مبتدأ مرفوع بالواو ، والمسلمين : اسم إن منصوب بالياء ، ونون المثنى مكسورة ، ونون جمع المذكر السالم مفتوحة .

وتحذف النون مع الإضافة مثل : «كتابَا مُحَمَّدٍ نظيفان» و «متفوِّقُو الفصل ممتازون» وكذلك مع النصب والجر تقول : «قرأت كتابَىْ محمد» و «سلمت على متفوِّقى المعهد» .

وتعرب الأسماءِ الخمسة بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، وهى : «أبوك وأخوك وحَموك وفُوك وذو مال» . مثل: «أبوك حاضر ، وإن أخاك ناجح.

وذهبت إلى حَميك» . ويعرب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعا وبالكسرة نصباً وجراً ، تقول : «إنَّ المسلماتِ ناجِحات» .

** إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة :

عرضت لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية على مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين قراراً لها يجيز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه في جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال فى جمع فراغ : فراغات ، وفى جمع صِمام : صمامات ، ونحو ذلك ، وبعد مناقشات تبلورت وجهات النظر فيما يأتى :

أولاً : أن بعض الكلمات يمكن إجازته على توهم التاء فى مفرده ، كما فى فراغات ، وبعضها يمكن توجيهه على نحو يلحقه بما هو قياسى ، مثل : معاشات.

ثانياً : أن ما لا يدخل تحت هذا الباب من التعليل أو ذاك يمكن إجازته حملا على المسموع من أمثاله ، واستئناساً بأقوال بعض النحاة فى إجازته .

ثالثاً : أن الهدف هو قبول ما شاع من الكلمات المجموعة جمع تأنيث ، بناء على تسويغ لغوى ، أو رأى ارتضاه بعض النحاة ، دون وضع قاعدة عامة تطلق الجواز .

وها هو نص القرار :

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية : إطارات ـ بلاغات ـ جزاءات ـ جوازات ـ حسابات ـ خطابات ـ خلافات ـ خَيالات ـ سَنَدات ـ شعارات ـ صراعات ـ صمامات – ضمانات ـ طلبات ـ عطاءات ـ غازات ـ فراغات ـ قرارات ـ قطارَات ـ قطاعات ـ مجالات ـ معاشات ـ مُعْجَمات ـ مفردات ـ نتوءَات ـ نَداءَات ـ نزَاعات ـ نشاطات ـ نطاقات .

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة ، كاعتبار التاء فى المفرد ، أو لمح الصفة فيه ، وما لا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناساً بما ورد من كلمات فِصَاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل . وبما قاله سيبويه ، والزمخشريّ ، وابن عصفور ، والرَّضِيُّ ، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع

تكسير ، وبما قاله ابن الأنبارى ، والفراء ، وابن جنى ، والكندى ، من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل ، وأن القياس يعضده ، أو أنه القياس [1] .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى علامات الإعراب :**

قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى موضوع : «العلامات الأصلية والعلامات الفرعية» جاء فيها أن النحاة جعلوا للإعراب علامات أصلية هى : الضمة والفتحة والكسرة ، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية ، وهى قسمان : قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، ويجرى هذا فى باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به وباب الممنوع من الصرف ، وقسم ينوب فيه الحرف عن الحركة ، ويجرى ذلك فى باب الأسماء الخمسة وباب المثنى وما ألحق به وباب جمع المذكر السالم وما ألحق به .

وأشار فى المذكرة إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت ألا داعى لهذه النيابة وجعلت كلا فى موضعه أصلا ، وعلى هذا فجمع المؤنث السالم مثلا منصوب بالكسرة ، والأسماء الخمسة مرفوعة بالواو . وقد جاء قرار المجمع موافقاً لهذا الرأى ونصه : يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية ، ففى نحو «جاء الزيدان» يقال : «الزيدان» مسند إليه مرفوعٍ بالألف . وفى «جاء أبوك» «أبوك» : مسند إليه مرفوع بالواو ، وفى «مررت بأحمد» «أحمدَ» مجرور بالفتحة ، وهكذا .

وكان قرار اتحاد المجامع العربية هو : اعتبار علامات الإعراب أصلية دون تمييز بين أصلى وفرعى . وبعد دراسة الموضوع ومناقشة ما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) [2] ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) ونصه كما يلى: « يرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية بتسميتها علامات إعراب » [3] .

---

(١) انظر : كتاب فى أصول اللغة (٥٩/٢ ، ٦٠) .

(٢) ترمز د. للمؤتمر ، ج للجلسة .

(٣) انظر : مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما (ص٢٩٢) .

**** الإعـــراب المحلـي والتقـديري :**

عند إعراب الاسم المقصور : وهو ما آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها مثل: «جاء الفتى» فإنهم يقدرون الحركات على آخره لأنها لا تظهر ، فيقولون : «الفتى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، وكذلك الاسم المنقوص فى حالتى الرفع والجر مثل : «جاء القاضى والداعى والهادى» «فالقاضى» : فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، وإنما تظهر عليه الفتحة مثل «رأيت القاضِىَ» . ومثل ذلك المضارع فى «يسعى ، ويرمى ، ويدعو» كما يقدرون الحركات على المبنيات حسب مواقعها فمثل : «هذا محمدٌ» تعرب «هذا» مبتدأ مبنياً على السكون فى محل رفع ، وتقول : «إن هذا محمدٌ» «فهذا» اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب ، «ولهذا الطالب جائزة» «فهذا» مبنى على السكون فى محل جر باللام .

*** قرار مجمع اللغة العربية بشأن اقتراح إلغاء الإعرابين السابقين :**

اقترح الدكتور شوقى ضيف إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى ، واستأنس فى ذلك بما انتهى إليه المجمع بعد دراسة تقرير لجنة وزارة المعارف للنظر فى تيسير قواعد النحو والصرف من الاستغناء عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات ، فيقال فى إعراب «مَنْ» فى نحو «جاء من أكرمنى» مَنْ : اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع ، وفى نحو «جاء الفتى والقاضى» اسمان مسند إليهما محلهما الرفع . وقد أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها فى هذا الموضوع إلى قرار المجمع اللغوى فى دمشق، والمجمع العلمى العراقى بالإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ، ثم أشار إلى التوصية التى أصدرها اتحاد المجامع اللغوية الذى انعقد فى الجزائر سنة ١٩٧٦ والتى تجئ موافقة لقرار مجمع اللغة بدمشق .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلي القرار الآتي :

ترى اللجنة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، ففى نحو «جاء القاضى» يقال : «القاضى» مرفوع

بضمة مقدرة ، وفى نحو «جاء مَنْ سافر» يقال : «مَنْ» فاعل مبنى محله الرفع ، وفى نحو «محمد يحضر» يقال : «يحضر» جملة فعلية خبر .

ويتصل بالاقتراح السابق بإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى اقتراح يقضى «بألا يقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام ، فلا يقال فى نحو «محمد عندك ومحمد فى الدار» إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر» وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء بأنهما أنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولا محذوف ، وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية المنعقد بالجزائر سنة ١٩٧٦م بالسكوت عن ذكر المتعلق به فى الظرف والجار والمجرور ، ويتصل بالاقتراح السابق أيضاً اقتراح يقضى بأن يقال : إن الفعل المضارع منصوب بعد لام التعليل ، ولام الجحود ، وكى ، وحتى ، وأو ، وفاء السببية ، وواو المعية ، ولا حاجة إلى تقدير «أن» مضمرة فى هذه المواضع .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء ، وعلى ما نقل عن الكوفيين من أنهم جعلوا الفعل المضارع منصوبا بعد اللام ، وكى ، وحتى ، أما بعد فاء السببية وواو المعية فجعلوه منصوبا على الخلاف .

وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية على النحو الآتى : ما ينصب بأن مضمرة وجوبا يقال: إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : « ترى اللجنة أن يكتفى بأن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة » .

عرضت قرارات اللجنة الثلاثية على مجلس المجمع فى (د/٤٥ ج/٢٨) فوافق عليها ، ثم عرضت على المؤتمر فوافق عليها أيضاً فى (د/٤٥ ج/٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) [١] .

من الواقع الميدانى : أرى من خلال الواقع الميدانى فى مجال تدريس اللغة العربية لأكثر من ربع قرن أن نعمل على تيسير النحو بالاستغناء عن التقدير

---

(١) انظر : مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

للعوامل المحذوفة ، وكثرة العلل والأقيسة مما فيه مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب .

وإذا كانت القواعد وسيلة إلى الضبط فليكن الاهتمام بالهدف مع سهولة الوسائل الموصلة إليه ، ونأمل فى المجامع اللغوية أن تخطو خطوة أخرى فى تيسير القواعد النحوية .

**** المبنيات :**

البناء : لزوم آخر الكلمة فى الاسم المبنى حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون مثل : حيثُ ـ الآنَ ـ أَمْسِ ـ لَدُنْ . والأسماء المبنية سبعة هى : الضمير ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، واسم الاستفهام ، واسم الشرط ، والظرف ، وأسماء الأفعال والأصوات .

وإليك تفصيل القول فيها بإيجاز :

١ـ الضمير : اسم يدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وهو مستتر وبارز، والبارز قسمان : متصل ومنفصل ، والمتصل لا يستقل بنفسه ، بل يلحق بفعلٍ أو باسم ، وهو إما ضمير رفع مثل : تاء الفاعل «قرأتُ» ، وألف الاثنينِ مثل «قاما» ، وواو الجماعة «قاموا ، ويقومون» ، ونون النسوة مثل «قُمْنَ يا طالبات» . وضمائر النصب والجر المتصلة ثلاثة هى : كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم مثل : «رأيتكَ ، ورأيته، وأعجبتنى ، وكتابك ، وكتابه ، وكتابى» والضمير المتصل الذى يصلح للرفع والنصب والجر هو «نا» مثل : «إننا نلنا الجائزة ، وبنا يعرف الفضل» «فنا» : اسم إن فى محل نصب ، وفاعل فى «نلنا» وفى محل جر فى «بنا» .

أما الضمير المنفصل فهو الذى يستقل بنفسه ، وهو قسمان : ضمير محلُّه الرفع ، وضمير محله النصب . فللرفع : (أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن) مثل : «أنا فَاهِمٌ ، ونحن فاهمون ، وهو فاهم» فالضمير مبتدأ فى محل رفع مبنيٍ ، وللنصب : (إياىَ ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن، وإياه ، وإياها ، وإياهما ،

وإياهم ، وإياهن) قال تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١) «فإيَّا» مفعول به لنعبد مقدم للاختصاص .

ضمير الفصل : يقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة ، وأما الثاني فمعرفة ، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» ، قال تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ (٢) .

ولوجوده في الكلام أغراض وفوائد أهمها :

١ـ الإعلام بأن ما بعده خبر ، لا تابع . جاء في مغني اللبيب لابن هشام قوله: ولهذا سمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة . قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ (٣) فوجود الضمير عيّن أن يكون «القصص» هو الخبر ، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون «الحق» هو الخبر و«القصص» بدلا ، فيكون المعنى «إن هذا القصص هو الحق» ، ومنه قول الله : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾ (٤) .

٢ـ الاختصاص والقصر . قال تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٥) و«هم» فَصْل ، دلَّ على أن الوارد بعده خبر ، لا صفة ، وعلى التوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ، أي للقصر ، ومن دلالته على القصر ﴿ وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴾ (٦) فالضمير هنا يفيد قصراً حقيقياً ، فبدونه قد يفيد مجرد الإخبار فقط .

٣ـ التوكيد ؛ ولهذا سماه الكوفيون «دعامة» لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوى ويؤكد ، قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾(٧) بينما جاءت الآية في سورة لقمان من غير الفصل : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ ﴾ (٨) .

---

(١) الفاتحة : ٥ .
(٢) المزمّل : ٢٠ .
(٣) آل عمران : ٦٢ .
(٤) الحج : ١١ .
(٥) البقرة : ٥ .
(٦) آل عمران : ١٠ .
(٧) الحج : ٦٢ .
(٨) لقمان : ٣٠ .

ذلك لأن الآية التى فيها الضمير جاءت فى سياق الصراع بين الحق والباطل بالدم والجهاد بعد ذكر الأمم السابقة ، بينما فى سورة لقمان عرض لأصحاب الباطل من وجه ليس فيه صراع . فأنت تلاحظ تشابه الآيتين إلا فى وجود ضمير الفصل فى آية الحج وخلوها منه فى آية لقمان . ولعلك قد عرفت أن السبب هو السياق .

محل ضمير الفصل : البصريون يرون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف فلا إشكال . وقال الخليل : هو اسم ، والكوفيون يرون أن له محلا ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله . فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، كقول الله : ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (١) فهم مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الأول . وفى قول الله : ﴿ **أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ** ﴾ (٢) لا يجوز أن تكون «هى» فصلا ؛ لأن الاسم الأول نكرة ، ولا يجوز أن يكون توكيدا ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، بل هو عند سيبويه مبتدأ ـ ويرى غيره أن «هى أربى» جملة خبر كان ، أو جملة فى موضع رفع صفة ، و«أمة» خبر كان أو فاعلها ، إن جعلت كان تامة (٣) .

وفى قول الله : ﴿ **تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾ (٤) هو ضمير فصل أو بدل أو توكيد ، وخيراً : المفعول الثانى ، وفى قول الله : ﴿ **كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** ﴾ (٥) يحتمل الضمير الفصلية والتوكيد ، وفى قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ** ﴾ (٦) يحتمل الفصلية والابتداء والتوكيد .

*** ضمير الشأن** :

من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة بعده يسمى «ضمير الشأن» ويسميه الكوفيون «ضمير المجهول» ، وذلك فى مواضع التفخيم والتعظيم ، والجملة إما نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ ، كقول الله : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ فهو مبتدأ ، و«الله أحد» جملة خبره ، وهى عينه

(١) البقرة : ٥ . (٢) النحل : ٩٢ .
(٣) مغنى اللبيب (٤٩٧/٢) والعكبرى فى إعراب القرآن (٨٥/٢) .
(٤) المزمل : ٢٠ . (٥) المائدة : ١١٧ .
(٦) الصافات : ١٦٥ .

فى المعنى لأنها مفسرة ، والمفسِّر عين المفسّر ، أى الشأن الله أحد ، ويجوز أن يكون لفظ الجلالة خبر المبتدأ على أن هو بمعنى المسئول عنه ، و«أحد» بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون لفظ «الله» بدلا و «أحد» الخبر [1] .

ولا يكون ضمير الشأن لحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبة ، ويجىء مع العوامل الداخلة مع المبتدأ والخبر نحو : (إن وأخواتها وظن وأخواتها وكان وأخواتها) وتعمل فيه هذه العوامل تقول : «إنه محمد ذاهب» ، وقوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ** ﴾[2] وقد ذهب بعضهم إلى أن ضمير الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم.

وجاء في مغني اللبيب أن هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

١ـ عَوْدُه على ما بعده لزوما ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه .

٢ـ أن مفسّره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير .

٣ـ أنه لا يتبع بتابع من توكيد أو عطف أو بدل .

٤ـ أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

٥ـ أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .

** نـــون الـــوقـــايـــة :

سميت بذلك لأنها تقى الفعل الكسر ، وتسمى «نون العماد» أيضاً وتلحق قبل ياء المتكلم المنصوبة بواحد من ثلاثة :

أحدها : الفعل سواء أكان متصرفا أم جامداً مثل : «أكرمنى ، وعسانى ، وذهب الطلاب ما عدانى وحاشانى ، وما أفقرنى إلى عفو الله» .

الثانى : اسم الفعل مثل : «دراكنى» بمعنى أدركنى ، و «تراكنى» بمعنى اتركنى ، و «عليكنى» بمعنى الزمنى .

الثالث : الحرف مثل : «إنَّنى» وهى جائزة الحذف مع «إن ، وأن ، ولكن وكأن» ، وغالبة الحذف مع «لعل» ، وقليلته مع «ليت» .

(١) إعراب ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للعكبرى (٢٩٧/٢) .

(٢) النمل : ٩ .

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة «بمن وعن» ، وقبل ما أضيف إليه «لدن» أو «قد» أو «قط» إلا في القليل من الكلام . قال تعالى : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ (١) وتقول: «منى وعنى وقطنى وقدنى» .

وبجانب الوقاية فلها وظائف أخري أبرزها:

١ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في مثل : أَكْرمنى وأَكرمِى ، وبين أمر المخاطبة والماضى المتصل بياء المتكلم مثل : تَداركِى . وتداركنى .

٢ـ إزالة اللبس بين الاسم والفعل فى مثل : حجرى وحجرنى .

٣ـ إزالة اللبس بين الحرف والفعل مثل : عداى وعدانى . فإن التى بالنون فعل دون أختها .

٤ـ إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء مثل «سَمَاعِنى» بمعنى اسمعنى ، و«سماعى» مصدر للفعل «سمع» مضاف إلى ياء المتكلم .

٢ـ اسم الإشارة : يشار للقريب المفرد بذا وللمفردة بذى ، وتى ، وذهْ ، وتهْ ، وللاثنين ذان رفعاً وذيْن نصباً وجراً ، وللاثنتين : تان ، وتيْن فى الرفع والنصب والجر ، ولجمع الذكور والإناث : أولاء ، وتدخل على أسماء الإشارة هاء التنبيه . فيقال : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء ، وعند الإشارة للبعيد تضاف لهذه الأسماء كاف الخطاب ولام قبلها أو بدون اللام مثل: ذاك، وذلك ، وتلك ، وأولئك ، واللام تدل على شدة البعد . واسم الإشارة المثنى معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

٣ـ الاسم الموصول : اسم يصل بين جملتين لا يتم معنى أولاهما بدون الثانية ، وله ألفاظ خاصة هى : الذى للمفرد المذكر ، والتى للمفردة المؤنثة ، واللذان للمثنى المذكر رفعا ، واللذين نصباً وجراً ، واللتان لمثنى المؤنث رفعاً ، واللتين نصباً وجراً ، والذين لجمع الذكور . واللاتى واللائى لجمع المؤنث . والاسم الموصول المثنى معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً . والباقى مبنى . وبجانب ما سبق فهناك ألفاظ ثلاثة تستعمل لما سبق وهى : مَنْ للعاقل و «ما» لغير العاقل تقول : «جاء مَنْ نجح ، وجاءت مَنْ نجحت ، وجاء من

(١) الكهف : ٧٦ .

نجحا ونجحوا ونجحن» ، والثالث «أىْ» مثل : «جالسْ أيهم أفضل» أى جالس الذى هو فاضل ، ولهذه الكلمات وظائف أخرى .

٤ـ اسم الاستفهام : هل والهمزة حرفان ويسأل بهما عن الجملة . وبجانبهما أسماء استفهام كثيرة وهى : «من» للعاقل ، و «ما» لغير العاقل ، و «أين وأنّى» للمكان و «متى وأيان» للزمان ، و «كيف» للحال وهى مبنية .

٥ـ اسم الشرط : أسماء الشرط هى التى تتصدر جملتين لا يتم الكلام إلا بهما معا ، وهى «مَنْ» للعاقل و «ما» لغير العاقل و«أين» ، و«أنّى» ، و«حيث» ، و«متى» و«أيّان» ، و«كيف» ، وأحيانا توصل أين وحيث وكيف بما ، قال تعالى : ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ** ﴾ (١) وهناك حرفان هما : «إنْ» و «إذْ ما» لأسلوب الشرط أيضاً .

٦ـ الظرف : من الظرف ما هو معرب ، ومنه المبنى وهو الذى يلزم آخره السكون أو حركة تلازمه بعينها ، ومن الزمان : إذا ، وإذْ ، ومتى ، والآن ، والمبنى للمكان ؛ حيث ، وأيْن ، وثَمَّ ، وهنا ، ولدى ، وأنّى ، ولَدُنْ .

٧ـ اسم الفعل : هو اسم فى الصورة ، وله دلالة الفعل ، وهو بمعنى الماضى مثل «هيْهات ، وشَتّان ، وسرْعان» تقول : «شتّان ما بين محمد وعلى» فشتّان اسم فعل ماض ـ وما ـ موصول فاعل مبنى فى محل رفع ، وبين ظرف ، ومحمد مضاف إليه وما بعده معطوف ، ويكون بمعنى المضارع مثل : «وَىْ ، وواهاً» بمعنى أتعجب ، و«آه» بمعنى أتوجّع ، ومن ذلك «بخ بخ وبخ بخ» بمعنى أستحسن . قال تعالى : ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ (٢) «فوى» : اسم فعل مضارع . وتكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، ومنها «مهْ» ، أى اكفف ، «وآمين» بمعنى استجب ، «وصهْ» بمعنى اسكت ، و«إليك عنى» بمعنى : تنحّ ، و«حىّ على الصلاة» بمعنى : أقْبل . و«رُويْدك» ، أى تمهل ، «وبلْه» ، أى اترك ، و«هاك» أى خذ . وهناك صيغة مطردة هى : «دَراك» من كل فعل ثلاثى تام مثل : «نزال» بمعنى انزل ، و«تراك» أى اترك .

وتعد أسماء الأصوات أيضاً من أسماء الأفعال مثل : «نخّ» لإناخة البعير .

---

(١) النساء : ٧٨ . (٢) القصص : ٨٢ .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى ألقاب الإعراب والبناء :**

اقترح د/ شوقى ضيف الاكتفاء بألقاب البناء فيقال فى «محمد» من قولنا : «القادم محمد» ، إنه مضموم . وقد استأنس فى ذلك بأن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى ، وألقاب المبنى فى المعرب ولا يفرقون بينهما ، على حين فرق البصريون بينهما وجعلوا لكل منهما ألقابا خاصة . وقد رأت لجنة وزارة المعارف فى مشروعها الذى وضعته عام ١٩٣٨م أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء ، ولكن المجمع آثر رأيا آخر فقرر الاقتصار على ألقاب الإعراب ، ورأى ألا يكلف الناشئ بيان حركة المبنى وسكونه ، وقد رأى د/ شوقى أن الأولى أن نأخذ برأى لجنة وزارة المعارف؛ لأن تلقيب المبنى فى مثل «مَنْ» بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق ؛ لأن الأعراض إما حركة وإما سكون ، والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر .

وكان قرار اتحاد المجامع اللغوية هو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء . وبعد أن ناقشت لجنة الأصول مقترح د/ شوقى وقرار المجامع الصادر عام ١٩٤٦ انتهت إلى قرار وافق عليه المجلس (د/٤٥ ج/٤٨) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) ونصه : « يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب الإعراب » ؛ تأكيداً لقراره الصادر سنة ١٩٤٦م [١] .

وأرى أن فى هذا تيسيراً على الناشئة يخلصنا من الحديث الطويل عن حركة البناء .

**** جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن :**

بناء على اقتراح قدمه أحد أعضاء المجمع بإجازة تسكين الأعلام المركبة مع إسقاط كلمة «ابن» من باب التخفيف فى مثل : سافر محمد على حسن . فقد درست لجنة الأصول الاقتراح وانتهت إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأول حسب ما يقتضيه الكلام ، وأن يعرب ما يتلوه على الإضافة مستندة إلى ما قرره النحويون فى

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٩١) .

العلم . من إجازة إضافة الاسم إلى اللقب ،كما قامت لجنة اللهجات بدراسة ظاهرة الإسكان فى الفصحى فرأت أن ذلك ليس بمنكور ، ومن ثَم فقد رأت إجازته على الأعلام المتتابعة لوروده فى القراءات وخاصة السبع ، ولأنه لغة فى تميم وبنى أسد وبعض نجد ، ولورود الشواهد من الشعر المحتج به ، ولأن بعض أئمة النحاة وجهوا ذلك بأنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو للتخفيف على تقدير الحركة ، أو على أن الحركة محذوفة ، أو على تقدير الإعراب كما يقدر فى المعتل .

وقد وافق مجلس المجمع على القرار المقدم من اللجنة المختصة بدراسة الأصول من إعراب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة ، أو يسكن العلمان الأولان ويعرب الأخير بما يستحقه من إعراب ، أو تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

ولما عرض الموضوع على المؤتمر رأى الاكتفاء بالتخريج الأول والثالث والاستغناء عن الثانى . وفيما يلى نص القرار :

«يجيز المجمع ما يجرى على الألسنة من حذف ابن من الأعلام المتتابعة فى مثل: سافر محمد على حسن ، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين :

١ـ يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ـ تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف» [١] .

(١) راجع فى أصول اللغة (١٧٠/٣ وما بعدها) .